

تعدادات سكان ليبيا أثناء العهد العثماني

خلفيات التأسيس... ونتائج التعداد

د. فاتح رجب فدارة
قسم التاريخ - كلية الآداب - الزاوية
جامعة الزاوية

I. تمهيد:

لم يغفل المنهج المستمد من القرآن الكريم لا شاردة ولا واردة إلا وأخصها بالعناية والتدبير والتوضيح، قال تعالى: {مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ...} (سورة الأنعام - الآية 48). تُعد مسألة عدّ السكان في ليبيا من المسائل الدائمة الحضور لدى الباحثين من الجغرافيين، والاجتماعيين، والإحصائيين، والتاريخيين وغيرهم، نظراً لأهمية هذه التعدادات في أبحاثهم العلمية، ولكونها مصدراً ومدخلاً لا غنى عنه في دراسة تطور المجتمع الليبي، ورصد

متغيراته في بُعدها الآني، والتاريخي، فالتعداد الذي تنشده هذه الدراسة التاريخية الوثائقية: هو تلك العملية التي تسمح بمعرفة عدد السكان في بلد معين، في زمن معين، مع كل التفاصيل المتعلقة بتوزيعهم في كل وحدة إدارية، وفقاً لمجموعة من السمات والمزايا⁽¹⁾، وعلى الرغم من أهمية تعداد السكان، إلا أنها عملية حديثة نسبياً في العالم، ترجع محاولاتها الأولية الرسمية إلى بداية القرن التاسع عشر في القارة الأوروبية، وعرفت بعض المجتمعات العربية في أواخر القرن التاسع عشر، وجميع هذه التعدادات لم تخرج عن دائرة المحاولة، وظلت في الغالب الأعم رهينة لعوامل القصور والخطأ والتقدير في التعدادات الرسمية⁽²⁾.

والحالة الليبية كغيرها من الولايات العثمانية عرفت الكثير من المحاولات لتقدير عدد السكان على يد الرحالة الأجانب القادمين لجمع المعلومات عن البلاد الليبية في تفاصيلها الدقيقة، والتي في مقدمتها عدد السكان، نظراً إلى عدم توفر تعدادات رسمية حتى أواخر القرن التاسع عشر، وهي المرحلة التي تبنت فيها السلطات الحاكمة في طرابلس إجراء عدد من التعدادات السكانية والاقتصادية في المناطق الليبية في سياق حركة التحديثات العثمانية الجديدة⁽³⁾، تلك المحاولات التي أفرزت لنا عدداً من التعدادات المحلية، والولائية، المتعددة والمتنوعة، المنشورة منها⁽⁴⁾، أو التي لا تزال حبيسة وثنائرها، والتي زهد في قيمتها الباحثون بعدها محاولات تعداد بدائية التنفيذ، قائمة على التخمين والتقدير المزاجي لموظفي التعداد العثماني، وتفتقد هذه التعدادات بالضرورة إلى المصدقية في نتائجها الكلية والجزئية.

لذلك سادت في العديد من الدراسات الليبية بعض التصورات والآراء التقييمية المسبقة تجاه التعدادات التي أنجزت في أواخر الحقبة العثمانية، بل وحتى التي تمت في مرحلة الاستعمار الإيطالي 1911-1943م⁽⁵⁾، رؤية تقييمية تحط من القيمة العلمية لتلك التعدادات، تتاغماً مع العداء التاريخي لتلك المراحل، أو مسابرة للرؤية الرسمية التي عبرت عنها هيئة

التعداد للدولة الليبية المستقلة سنة 1954م، التي جاء في تقديمها لأول تعداد تجريه قولها: " إن أول تعداد سكاني أجراه الإيطاليون في عام 1931م، وتعداد في سنة 1936م، ولم يكن هذا التعداد بصورة عامة، بل جعلت هناك استمارات خاصة للاستبيان تملأ من شيوخ القبائل بالنسبة للأسر الموجودة في القبيلة دون الرجوع إلى هذه الأسرة"⁽⁶⁾، وهذا الأسلوب في العد من المرجح حتمته طبيعة التكوين الاجتماعي القبلي للمجتمع الليبي، فكان الأعيان وشيوخ القبائل الوسائل الأساسية في جمع المعلومات السكانية، الذين يلجأون بدورهم إلى التقديرات التخمينية في المعلومات التي يدلون بها حول قبائلهم⁽⁷⁾ التي عددها القائمون على التعدادات الليبية الحديثة، من مثالب التعدادات السابقة وأضحى هذا الرأي شبه مقولة مسلم بها وشائعة في الدراسات السكانية والجغرافية الليبية المعاصرة⁽⁸⁾.

قد يكون من غير المفيد الدخول في جدل حول تلك الآراء التقييمية للتعدادات قبل سنة 1954م، وقد نكتفي ببعض آراء المتخصصين في الدراسات السكانية الذين يرون بشكل مباشر أو غير مباشر أن جميع التعدادات الليبية حتى المعاصرة منها تشترك في عاملي التقدير، والطبيعة النسبية في مدى دقتها لاسيما تعداد 1954م، والتعدادات التي تبعتها، الذي يصفه أحد المتخصصين " بعدم الدقة في إجراءات خاصة عام 1954م، حيث لم يكن لدى مصلحة الإحصاء والتعداد الخبرة الضرورية لإجراء التعداد على أسس علمية سليمة، وبعدم دقة أجهزة الإحصاء الحيوية المسؤولة عن تسجيل المواليد والوفيات بخاصة في المناطق الريفية، وعدم وجود مثل هذه الأجهزة على الإطلاق في بعض هذه المناطق"⁽⁹⁾، فيما يرى المهدي في ذات التعداد، عدم الدقة في نتائجه، وذلك لأن التعداد أجرى في ظروف اقتصادية متخلفة، وغياب الوعي السكاني، وتعدد الثغرات في هذا التعداد⁽¹⁰⁾، وبذلك تتساوى التعدادات العثمانية والإيطالية مع تعدادات الدولة الوطنية المستقلة في عدم دقة نتائجها وظروف إجرائها، وعلى

الرغم من ذلك فإن المهدي يصدر حكماً شبه تحذيري حول التعدادات التي سبقت تعداد 1954م يقول فيه: " إن أغلبها كان مبنياً على التخمين والتقدير، وبالضرورة لا يمكن الاعتماد على هذه التعدادات والأخذ بنتائجها لأسباب أهمها: أن التقديرات أجريت في ظروف صعبة، إذ إن السكان كانوا يخشون من التجنيد بالإضافة إلى عدم شمولية كل المناطق الليبية⁽¹¹⁾.

وهذه الفرضية تشدنا مجدداً لمزيد من المناقشات النظرية حول أهمية مصداقية التعدادات التي أجريت قبل سنة 1954م، ونرى أن هذه الآراء قد تأسست في ظل غياب دراسات تاريخية كمية لنتائج تلك التعدادات، لاسيما التي أجرتها السلطات العثمانية الحاكمة في ولاية طرابلس الغرب منذ أواخر القرن التاسع عشر، على مستويات مختلفة: على مستوى الذكور دون الإناث، ثم على مستوى الوحدات والمناطق الإدارية أو تعدادات على مستوى الولاية-عدا متصرفية بنغازي- وبشكل تفصيلي تطرق بعضها إلى تعدادات حيوية وغيرها، لا يمكن الجزم بعدم دقتها ومدى أهميتها في الدراسات السكانية والاجتماعية والتاريخية، إلا بعد إخضاعها لدراسات علمية دقيقة، ومقارنتها بالنتائج التي تلتها، لاسيما التعدادات الإيطالية في سنوات 1914م، و1917م⁽¹²⁾، وغير ذلك من الغموض الذي يحيط بالبعد التاريخي لمحاولات تعداد السكان في ليبيا، الأمر الذي يحملنا إلى طرح قضية التعداد مجدداً على بساط البحث الوثائقي المتقصي، بمعزل عن التصورات المهمشة لذلك الكم من المحاولات الرسمية لعد سكان البلاد الليبية في أواخر العهد العثماني، في محاولة لتحويل تلك التعدادات والأرقام الوثائقية المتناثرة إلى سلاسل بيانية في سياقات تاريخية منتظمة، ومحاولة تطبيق المنهج الكمي في دراسة (تاريخ التعدادات السكانية الليبية) في ضوء الأرقام والمعطيات القابلة للتكميم⁽¹³⁾، وتحويلها إلى جداول ورسوم بيانية منسقة، بغية الوصول إلى نتائج قد تسهم في الاقتراب علمياً وعملياً من حقيقة تلك التعدادات وقيمتها التاريخية.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية بحثية مفادها: " أن مجموعة التعدادات والتقديرات السكانية الليبية التي أجرتها السلطات العثمانية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تحمل قدراً كبيراً من الدلالات السكانية والاجتماعية التاريخية عن المجتمع الليبي، ويمكن الاستناد إليها استرشادياً في رصد المتغيرات التي ألمت بهذا المجتمع في المراحل اللاحقة، لاسيما (الحركة التفكيكية)⁽¹⁴⁾ التي شهدتها عقب التدخل العسكري الإيطالي، والتي أدت إلى تفهقر عدد السكان الليبيين وتراجعهم، وتغيرات في مناطق الاستقرار، بغض النظر عن الشكوك التي تثار حول مدى الثقة في التعدادات المتوفرة، التي قد تفتقد في طريقة جمعها الأساليب العلمية الدقيقة، واعتماد الكثير منها على مبدأ التقدير والتخمين الكمي المزاجي أو الاجتهادي للقائمين بعمليات التعداد.

II. الدراسات السابقة للتعدادات السكانية في ليبيا:

التعداد في مدلوله الاصطلاحي: العَدّ، وإحصاء السكان في فترات معينة⁽¹⁵⁾، وتشمل إحصاء السكان، وسرد الأشياء بالترتيب القائم على الظن والتقدير المزاجي⁽¹⁶⁾، لذلك ثبتنا استخدام المصطلح التاريخي (تعداد)، بدل مصطلح (إحصاء)، نظراً إلى الفرق الشاسع بين الإحصائيات السكانية الحديثة، وعمليات عدّ وحصر النفوس العثمانية، سواء من حيث منطلقاتها أو مرجعية إجراءاتها في العهد العثماني الأخير، الذي عرف تلك المحاولات الرسمية والتقديرات الراحلية لوضع تقديرات سكانية، وهي المحاولات التي كانت البدايات الأولى للتعدادات السكانية في ليبيا، وبطبيعة الحال فإن تتبع بداية أي شيء مهم، إذ لا يمكن عمل ذلك من دون إشارة سؤال: ماذا نعني بكلمة بداية؟⁽¹⁷⁾.

والبداية التي نرومها من وراء هذه الدراسة هي البدايات أو المحاولات الأولى لإجراء تعدادات سكانية في ولاية طرابلس الغرب العثمانية، تشمل عد السكان الليبيين، والمقيمين الأجانب، والتي أوالها عدد قليل من الباحثين الذين اهتموا بقضية التعدادات الليبية في بعدها التاريخي الذين من أبرزهم الجغرافي (الهادي أبو لقمة)، في دراسته الموسومة بـ (نمو السكان في برقة بين القرنين التاسع عشر والعشرين) والتي وصل فيها إلى نتيجة مفادها أنه على الرغم من طول أمد الحقبة العثمانية في ليبيا فإنها لم تخلف لنا تعدادات سكانية عدا تقديرات ترجع إلى أواخر العهد العثماني 1908-1911م⁽¹⁸⁾، وبعد عقود من تلك المحاولة جاءت دراسة المؤرخ عقيل البربار المعنونة بـ (سكان ليبيا 1835-1950م)، الدراسة التي اهتمت بدورها بتاريخ التعدادات السكانية الليبية، وإشارة إلى أن التعداد "الإحصاء" العثماني الذي جرى يوم 3 يوليو 1911م، بعده التعداد الأول من نوعه في ولاية طرابلس الغرب⁽¹⁹⁾، وتعدّ هاتان الدراستان الأكثر جرأة في الاقتراب من موضوع التعدادات السكانية العثمانية، المختلف عليه بين الدارسين، حيث تذكر إحدى دراسة (محمود العرفاوي) الأكاديمية أن آخر تعداد للسكان أجراه العثمانيون في ليبيا كان في 3 أغسطس 1911م الذي بلغ فيه سكان الولاية أقل من مليون نسمة، ويعلق العرفاوي على هذا التعداد بقوله: "ومن المستبعد أن يكون هذا التعداد شاملاً، ومنظماً نظراً للإمكانيات الإدارية العثمانية المحدودة إلى جانب بعد المسافات واتساع الأراضي وقلة استقرار الجزء الأكبر من المترحلين"⁽²⁰⁾.

ونرى بأنه من غير المفيد الانخراط في جدل استدلالي حول تلك الاجتهادات والتصورات النظرية، حيث نستبعد تماماً إجراء تعدادات سكانية في سنة 1911م، السنة التي تفاقمت فيها الأزمة الاقتصادية والمجاعات في ولاية طرابلس الغرب، فقد رصد لنا الرحالة السويسري (أدمون برنيه Bernet Ed. Mond) الذي زار طرابلس في يوليو 1911م، وتحدث

عن التراجع والانهييار الذي تعيشه الولاية، وحركة وآلاف الجائعين الذين يزحفون نحو طرابلس فرارا من القحط والمجاعة التي آلمت بهم، ومظاهر التفكك المجتمعي، والأزمة الخانقة التي دفعت إلى حركات سكانية مهاجرة حول المدن الكبيرة، أو إلى خارج الولاية⁽²¹⁾، فيما غادر آخر الولاية العثمانيين البلاد في صيف 1911م لتبقى الولاية في حالة ترقب لوصول الوالي الجديد، الذي لم يصل حتى بداية الاحتلال الإيطالي⁽²²⁾، وفوق هذا وذاك فإن الوثائق التاريخية المنشورة على أقل تقدير تجعلنا نجزم بأن السلطات الحاكمة في طرابلس أقدمت على محاولات عملية عدة لتعداد السكان منذ منتصف القرن التاسع عشر⁽²³⁾ وهو ما يتوجب ضرورة رصد ملامح تلك المحاولات لعد السكان في ليبيا.

III. التعدادات السكانية في ليبيا أثناء العهد العثماني:

من منطلق أن الظواهر الاجتماعية تترك بصماتها الواضحة على أنواع كثيرة من الوثائق التاريخية التي من أبرزها التعدادات السكانية⁽²⁴⁾، فإن هذه الحقيقة تنطبق على الوثائق التاريخية الليبية العائدة للعهد العثماني الأخير، والتي تزخر بالعديد من التعدادات الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما محاولات تعداد السكان، التي تدعونا بالضرورة إلى الاهتمام مجدداً بها في ضوء الوثائق التي أمكن استخراجها من أضاير الوثائق، وعلى الرغم من أن الحصيلة المحدودة التي أمكن الوصول إليها تؤكد ما ذهبنا إليه من إقدام السلطات العثمانية على محاولات رسمية عدة لتعداد السكان وفي مراحل مختلفة ومتباعدة من ذلك العهد، ترجع أقدمها إلى بداية استقرار الأوضاع الداخلية للعثمانيين في منتصف القرن التاسع عشر، وكان آخرها في نهاية العقد الأول من القرن العشرين، بعضها لا تتعدى الإشارات العرضية في الشواهد التاريخية، والبعض الآخر دقاتر واستمارات لتعدادات أجريت فعلياً، الأمر الذي دعانا إلى توصيفها جميعاً بـ (المحاولات

العثمانية لتعداد سكان ولاية طرابلس الغرب)، على الرغم من ذلك فإنها محاولات تغلب عليها أساليب التقدير العددي الاجتهادي أو التخميني القائم على إمكانيات الموظف المكلف بالتعداد، ولم تؤسس تلك المحاولات بأي حال من الأحوال على تعدادات دقيقة، وأغلب التعدادات جزئية تتعلق بمناطق ووحدات إدارية محددة.

أقدم الإشارات إلى المحاولات الرسمية لعد السكان ترجع إلى سنة 1845م، حين أرسلت سلطات استانبول تطلب من والي الولاية (محمد أمين باشا 1842-1847م)، إرسال كشوف بقيود النفوس الذكور العثمانيين المسلمين ورعايا الدولة من اليهود والنصارى، على أن توضح تلك الكشوف الزيادة والنقصان في عدد النفوس في السنوات السابقة، ويحدد الأمر شهري (محرم، ورجب) من كل عام هجري موعداً لإرسال تلك الكشوف، أي في بداية ومنتصف كل عام، ويفهم من التعليمات التي كتبت على الرسالة أنه لم تجر في الولاية عملية قيد النفوس ولا لتسجيل للأملاك⁽²⁵⁾، وهما العمليتان المرتبطتان ببعضهما البعض في أساليب عمل الإدارة العثمانية، ولا تشير مصادرنا الوثائقية إلى أن هذه الأوامر أنتجت لنا تعداداً سكانياً في ليبيا خلال تلك المرحلة الانتقالية⁽²⁶⁾.

والمحاولة الرسمية الثانية، التي نتحدث عنها المصادر التاريخية بشيء من التفصيل هي محاولة الوالي العثماني (الحاج أحمد عزت باشا 1848-1852م)، الذي أقدم على محاولة تنفيذ التعليمات الواردة إليه من السلطات المركزية في استانبول بشأن (قيد النفوس)، وفرض وجباية ضريبة الإعانات للدولة، ولكن هذه المحاولة جوبهت بمعارضة شديدة من قبل أهالي الولاية، وفشل الوالي في شرح أهمية قيد النفوس للأهالي، الأمر الذي تسبب في حدوث تمرد ضده في طرابلس، وعجلت هذه المحاولة لتعداد السكان بعزله عن الولاية، وهي المحاولة التي يصفها المؤرخ أحمد النائب بقوله: " في الخامس والعشرين من هذا الشهر (شوال 1865)، قدم الوالي

وبدئ في إحصاء النفوس، وتوزيع الإعانة العمومية، فحصل بسبب ذلك تشاويش نتج من عدم تضخيم الأهالي كما يليق ثم عزل⁽²⁷⁾، واستبدل بالوالي الجديد (مصطفى نوري باشا 1852-1855م)، ويحدثنا محمود ناجي عن نجاح الوالي مصطفى نوري في إنجاز المهمة و " تطبيق أوامر تسجيل النفوس وإعداد قوائم الإعانة وجبايتها"⁽²⁸⁾.

لا يمكننا فهم هذه المحاولات العثمانية لتعداد السكان، وضبط ممتلكاتهم إلا في سياق الحدث العثماني، وما تتعرض له الدولة من أزمات سياسية واقتصادية وتحديات عسكرية مع القوى المناوئة⁽²⁹⁾، حتمت عليها البحث عن مصادر تمويل جبائية في الولايات، ومن غير المرجح أن نجاحاً قد تحقق في طرابلس الغرب، وإن كانت المحاولة قد عرفت طريقها إلى التنفيذ جزئياً في بعض الوحدات الإدارية، وهذا ما نلمسه في رسالة مدير قضاء ترهونة إلى والي الولاية في جمادي الثاني 1268هـ (3 مايو 1852هـ) التي يفيد فيها أنه وصل إلى ترهونة عدد من الموظفين المكلفين بعد وقيد النفوس، وإن " شيخ بلد طرابلس محمد محسن حضر لترهونة حاملاً بيورلدي (أمر ولائي) بالبدء في قيد النفوس، وأنهم جلبوا له مجلس ترهونة، والنائب والمفاتي والمشايع وكافة الأمورين، وقرأ عليهم الأوامر التي امتثلوا لها، وقد توجه شيخ البلاد يوم الخميس لوطن ترهونة من غرباً ومعه مشايخ وأعضاء المحلات والمدير، وسيتوجه مع المشايخ والأعضاء من شرقاً وذلك غداً، وإنهم سيتموا خلال عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً كما طلب منه"⁽³⁰⁾.

ويُعد هذا النص من أقدم النصوص التاريخية التي وصلنا إليها عن التنفيذ العملي لتعداد السكان في إحدى مناطق الولاية في منتصف القرن التاسع عشر، التعداد الذي من الواضح أنه اعتمد على الموظفين والمستخدمين المحليين المؤقتين غير الدائمين، والاستعانة بالآليات المحلية

التقليدية الممثلة في شيوخ وأعيان القبائل والمناطق في عمليات العد، والتساؤل المهم في شأن تعدادات هذه المرحلة هو: من هم الفئات المستهدفة بالتعداد؟، ولماذا ربط عمليات التعداد بعملية حصر وضبط وتسجيل الأملاك من جهة، وجمع الإعانات التي تجبى من الأهالي خارج النظام الضريبي العثماني، كمساعدات للدولة كلف بها الوالي أحمد عزت باشا؟⁽³¹⁾، وأصبحت هذه (الإعانات) في العقود اللاحقة من الحكم العثماني جباية دورية مستقرة تحت مسميات عدة منها: الإعانة العسكرية، وإعانة المعارف، وإعانة المنافع...⁽³²⁾.

استهدف العثمانيون بعملية التعداد في بدايتها الذكور دون الإناث حتى أواخر التاسع عشر⁽³³⁾، ولا نملك تفسيراً لاستهداف الذكور فقط بعمليات التعداد، وقد تفسر في سياق أن الذكور البالغين هم المكلفون بالأداء الضريبي (الصيام)، ولكن نجد في محاولات تعداد المرحلة عدًا حتى للأطفال الذكور، وليس بين أيدينا ما يشير إلى أن هناك رؤية أو موقفاً فقهيًا معارضاً من عملية عد الإناث، وإن كانت المحاولات العثمانية في الولايات العربية المشرقية لعدّ الإناث قد جوبهت من الوجهاء والأعيان بالرفض، والذين رأوا في عملية قيد نفوس الإناث، "هتك للحرمان، وفضح لأسماء النساء"⁽³⁴⁾، ولا نستبعد أن الحساسية المشرقية التقليدية من الاقتراب من النساء بعدّهم من المحرمات كانت حاضرة لدى المشرع العثماني، بحيث استثنى الإناث من عمليات التعداد، فكانت التعليمات في " تحرير وضبط النفوس الذكور التي توجد بداخل المحل"⁽³⁵⁾، وعلى الرغم من معارضة الأهالي لعملية التعداد الأولى في تاريخ الولاية، إلا أن السلطات العثمانية نفذت ونجحت في إجراء بعض التعدادات الجزئية في بعض المناطق الليبية للذكور من البالغين والأطفال في بعض المناطق، ونستنتج ذلك من تعداد سكان واحات فزان الذي يعود إلى سنة 1270هـ (1853-1854م) وكانت نتيجته كالآتي:

الجدول (1) تعداد بعض مناطق فزان من الذكور في سنتي 1853-1854م

المنطقة	تعداد الذكور من الكبار والصغار
قضاء الشاطي من غير عساكر العربان	1081 نسمة
سبها (سبه)	622 نسمة
قضاء الشرقية	709 نسمة
قضاء الحفرة	832 نسمة
قضاء وادي عتبة	500 نسمة
قضاء الوادي الشرقي	853 نسمة
قضاء الوادي الغربي	600 نسمة
قضاء الجفرة: سوكنة، وهون، ودان	1813 نسمة
بلدة آثار المجيدية	118 نسمة
بلدة زلة	361 نسمة
قرية الفقهاء زياد بن ورعية	77 نسمة
المجموع	7566 نسمة

المصدر: د.م.ت.ط. ملف وثائق غير مصنفة، تعداد نفوس واحات فزان من الذكور الكبار والأطفال في سنة 1270هـ— (1853-1854م)، ترجمة عبد السلام ادهم.

على الرغم من ضعف القيمة التعدادية لهذه المحاولة الرسمية، إلا أنه يحمل عدداً من الدلالات المهمة أبرزها: إن هذه المحاولة لتعداد السكان استهدفت الذكور من الكبار والصغار، أي غير المكلفين بالأداء الضريبي، أو الخدمة العسكرية، الأمر الذي يجعلنا نستبعد فرضية محاولة التجنيد، وتحسين العائدات المالية، وندفع في اتجاه آخر وهو عد هذه المحاولة في سياق تحديث النظم المحلية في بداية عصر التحديثات العثماني، ومن غير المرجح أنها أنجزت في

جميع أقاليم الولاية التي لا تزال خارجة فعلياً عن سلطة الإدارة العثمانية في تلك المرحلة، لاسيما إقليم الجبل الغربي⁽³⁶⁾، في حين أن الأوضاع استقرت مبكراً للعثمانيين في إقليم فزان منذ سنة 1842م، وكانت سلطات هذا الإقليم مهياً لإجراء تعداد سكاني في الواحات الليبية الجنوبية⁽³⁷⁾، استجابة لتعليمات سلطات طرابلس الغرب واستانبول.

وبشأن مدى مصداقية هذه التقديرات أو حتى اقترابها من الواقع السكاني في فزان، فإننا لا نمتلك تعدادات للمقارنة عدا المحاولة التقديرية التي استنتجها الرحالة الألماني (جوستاف ناختيجال **Gustav Nachtigal**) أثناء تجواله في فزان سنة 1869م، والذي وضع تصوراً اجتهادياً لعدد السكان، افترض فيه أن كل عائلة تتركب من ستة أشخاص لكل منزل، وبناء على ذلك يقدر عدد سكان فزان المستقرين حوالي (33.000 سنة)⁽³⁸⁾، وهذا التعداد التقديري يتناغم إلى حد كبير مع التعداد العثماني لفزان، مع الأخذ في الاعتبار أنه أثناء إجراء هذه المحاولة للتعداد كانت الواحات الفزانية تعرف حركة تهجير قسرية لكثير من سكانها من قبائل أولاد سليمان والقبائل المتحالفة معها، بعد مقتل زعيمهم عبدالجليل سيف النصر⁽³⁹⁾ وإخماد ثورة واحة أم الأرنب ضد العثمانيين⁽⁴⁰⁾، وما تلاها من عمليات تهجير، تصفهم وثائق الإدارة المحلية بـ (الفارين) الذين صودرت ممتلكاتهم لصالح السلطات العثمانية⁽⁴¹⁾، وفضل الكثير منهم التجوال في الصحراء الكبرى، وبلاد كانم برنو في السودان الأوسط.

كانت المحاولة الثانية لتعداد سكان طرابلس الغرب التي أمدنا بها الباحث عمر على بن إسماعيل، والتي تعود إلى سنة 1866م، أي عقب صدور قانون الولايات العثماني سنة 1864م والبدء في سريان عملية التحديثات مجدداً في طرابلس الغرب، وقدر هذا التعداد عدد السكان في جميع أقاليم الولاية بحوالي 761 ألف⁽⁴²⁾ نسمة موزعين على النحو الآتي:

الجدول (2) تعداد أقاليم ولاية طرابلس الغرب "التقديرية" لسنة 1866م

النسبة المئوية	التعداد (تقديري)	الوحدة الإدارية
33.24 %	253 ألف نسمة	لواء طرابلس
28.90 %	220 ألف نسمة	لواء بنغازي
16.42 %	125 ألف نسمة	لواء الخمس
12.49 %	95 ألف نسمة	لواء الجبل الغربي
8.95 %	68 ألف نسمة	لواء فزان
100 %	761.000 ألف نسمة	مجموع تعداد السكان

المصدر : عمر علي بن إسماعيل، التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا 1835-1882م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1972م، ص 221-222.

وعلى الرغم من أهمية هذه التعداد، إلا أن ناشره لا يحيلنا إلى مصادره التي استقى منها التعداد، وهل ضم جميع سكان الولاية أم الذكور فقط، ومن الواضح أن عمليات التعداد في الولاية تتطور بالتدرج بحسب اهتمامات السلطات الحاكمة واحتياجاتها، حيث تمدنا الوثائق العثمانية بنموذج آخر من التعداد، وهو تعداد (دافعي الضرائب) في ولاية طرابلس الغرب وتحديدًا في ألوية طرابلس الغرب: لواء مركز الولاية طرابلس، ولواء الخمس، ولواء الجبل الغربي، والتي استخرجت من دفاتر الجباية المعروفة بالتسوية لسنة 1294 مالية (1878م)⁽⁴³⁾، وكانت نتيجة التعداد كالاتي:

جدول (3) تعداد بعدد دافعي الضرائب في بعض ألوية (سناجق) ولاية طرابلس الغرب في سنة

1878م

المجموع	عدد دافعي الضرائب	الوحدة الإدارية	اللواء
24133	4202	قضاء الزاوية	لواء (سناجق) طرابلس مركز الولاية
	1998	قضاء العجيلات	
	4987	قضاء غريان	
	940	قضاء جنزور	
	1258	ناحية زوارة	
	1760	ناحية زوي الجواري	
	1090	ناحية تاجوراء	
	4006	ناحية العزيزية	
	3892	قضاء الساحل والمنشية	
31331	4364	قضاء الخمس المركز	لواء (سناجق) الخمس
	5126	قضاء مصراته	
	3875	قضاء ورفلة	
	4417	قضاء زليتن	
	3304	قضاء مسلاته	
	6202	قضاء ترهونة	
	2656	ناحية الجفارة	
	1387	ناحية تاورغة	
15083	3708	قضاء يفرن	لواء الجبل الغربي
	5189	قضاء فساطو	
	2861	قضاء نالوت	
	3325	ناحية ككلة	
70547	المجموع الكلي لدافعي الضرائب		

المصدر : د.م.ت.ط، ملفات الضرائب، ملف رقم 14 وثيقة رقم 114، تقرير عن تعداد دافعي الضرائب في الولاية طرابلس الغرب سنة 1294 مالية (1878م).

ويتجاوب هذا التعداد مع اهتمام السلطات العثمانية التي تعد المسألة الضريبية من وظائفها الأساسية، وكان دافعوا الضرائب أساساً من الذكور البالغين (الصيام) الذين لديهم ممتلكات عقارية، وأشجار تستوجب سداد الضريبة السنوية (الويركو)، وتسمى بالتسوية، ويمكننا عدّ هذا التعداد الضريبي خاتمة المحاولات التقديرية لعدد السكان في الولاية والانتقال إلى التعدادات المؤسسة على تشريعات قانونية حديثة.

IV. التحديثات العثمانية ومسألة التعداد:

تسارعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر السياسات التحديثية العثمانية الساعية نحو تبني النظم والتشريعات الغربية في مختلف مناحي حياة الدولة المترنحة في تلك المرحلة تحت وطأة الحروب الخارجية، والتحديات الداخلية⁽⁴⁴⁾، وكان من ضمن تلك التحديثات الاهتمام الرسمي المتزايد بعمليات تعداد السكان في الولايات، ويرجع هذا الاهتمام لأسباب عدة منها التنظيمية، والإدارية، والعسكرية التي جعلت الدولة تُعنى بتحديد عدد رعاياها، لاسيما مع تزايد مظاهر التدخل الأجنبي في شؤون الولايات، وتزايد رعايا الدول الغربية المقيمين على الأراضي العثمانية، وتعاضم دور القنصليات الأجنبية⁽⁴⁵⁾، وانتشار ظاهرة التخلي عن الرعوية (التبعية) العثمانية والدخول تحت الحماية القنصلية الأجنبية⁽⁴⁶⁾، الأمر الذي جعل السلطة العثمانية تبذل جهوداً متزايدة لعد السكان وتصنيفهم بين رعاياها (مواطنون) وأجانب، وإصدار التشريعات المنظمة لعملية العد، لذلك نحاول رصد ملامح الإطار التشريعي لعمليات التعداد العثمانية من خلال قوانين وتعليمات تلك المرحلة.

من أقدم نصوص عهد التنظيمات الجديدة التي أطرت لعمليات تعداد السكان في الدولة العثمانية، ما جاء في (نظام إدارة الولايات العثمانية العمومية) الصادر في (21 يناير 1871م)⁽⁴⁷⁾،

والذي تضمن الإشارة إلي وظيفة (تعداد النفوس)، ضمن وظائف هرم الإدارة العثمانية على مختلف مستوياتها في الولاية، وأوجد موظفي عد السكان على مستوى الوحدات الإدارية المختلفة، لاسيما الأقاليم (الألوية)، والمقاطعات الإدارية الأدنى (الأقضية) (48)، ومن ذلك ما ورد في المادة (38) التي نصت على أن: "مأموريات أملاك اللواء ونفوسه، وهي الدائرة المختصة بإدارة النفوس والأملاك العمومية، والإشراف على إصدار تذاكر المرور وجوازات السفر" (49).

ويفسر هذا النص القانوني (كاظم بيك أفندي) الشارح للقوانين والتنظيمات العثمانية في تفسيره المسمى بـ (تلخيص الحقوق الموضوعية)، الذي أشار فيه إلى الارتباط الوثيق بين تعداد وتسجيل السكان، وحصول المسجلين على سند التسجيل (تذكرة النفوس)، التي تعد شهادة إثبات الشخصية الأساسية في ولايات الدولة العثمانية المترامية الأطراف، ولا تمنح تذكرة النفوس إلا للذين يقيمون أسماءهم في سجل النفوس بالوحدة الإدارية التي يقيمون بها، ولا تتم المعاملات المالية والإدارية لأي شخص إلا بها، بل لا تسمح السلطات للأفراد بالتنقل من منطقة لأخرى داخل الولاية، أو بين الولايات إلا بموجب تذكرة المرور التي تصدر فقط لمن حصل على شهادة النفوس، وغير ذلك من المعاملات التي لا تتم إلا بموجب التسجيل في سجل النفوس (50)، بل سُنّت غرامات مالية وعقوبات سجنية لمن يتخلف عن قيد نفسه في سجل النفوس المكلف بتعداد السكان في الدولة العثمانية (51)، كما نصت التشريعات على "إن جميع الأهالي على اختلاف مللها الموجودين في الممالك العثمانية عليهم أن يقيد أسمائهم في سجل النفوس" (52) العثماني.

وقد نص (القانون الأساسي) للدولة العثمانية الصادر في 7 ذي الحجة 1293هـ — (25 ديسمبر 1876م) في عدد من موادها على ضرورة معرفة السلطات المركزية في استانبول والولايات لعدد السكان، حتى يتسنى تشكيل الإدارات المحلية والعليا بناء على تلك التعدادات (53)،

ولا يقابل هذه التشريعات أي تعدادات تمت فعلياً في ولاية طرابلس الغرب في ذات المرحلة، بل ظلت مسألة التعدادات السكانية تدور في دائرة المحاولات، والآمال الرسمية بعيدة المنال. على الجانب الآخر فإن الدراسات التاريخية العربية "المشرقية" الحديثة، ركزت على جزئية اهتمام العثمانيين بتعداد السكان من زاوية (التجنيد في الجيش العثماني)، حيث صدر قانون الخدمة العسكرية في الدولة سنة 1843م، وفي سنة 1885م، وصدر قانون جديد للخدمة العسكرية الإلزامية، وبموجبه أصبحت مدة الخدمة العسكرية عشرين سنة، وبعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني، صدر قانون جديد للتجنيد سنة 1909م، وكان يتحتم على كل عثماني أن يقوم بالخدمة الإلزامية العسكرية مسلماً، أو من الديانات الأخرى في الدولة العثمانية، إذا كان عمره قد بلغ إحدى وعشرين سنة⁽⁵⁴⁾، ولكن ولاية طرابلس الغرب وولاية الحجاز استثنيتا من عملية التجنيد حتى نهاية العهد العثماني الأخير⁽⁵⁵⁾، لذلك فإننا نستبعد أن تكون مسألة التجنيد كانت الباعث وراء الاهتمام بتعداد السكان في هذه الولاية أسوة بالولايات المشرقية، ومن الضرورة الاجتهاد في البحث عن مبررات ومرجعيات إقدام العثمانيين على إجراء تعدادات سكانية في طرابلس الغرب في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

من المسلمات في تاريخ عصر التنظيمات العثمانية، أن رجال الإصلاح كانوا مبهورين بالتجربة الغربية في التحديث، لذلك أخذوا في اقتباس نظمهم في الإدارة والحكم والجيش، لاعتقادهم بأنه بهذه النظم والإصلاحات يمكن أن تدخل السلطنة العثمانية في عداد الأمم المتقدمة، على الرغم من الصعوبات الجمة التي واجهت تطبيق تلك النظم والقوانين المنقولة في أغلبها عن القوانين الفرنسية⁽⁵⁶⁾، لذلك نرى بأن الاهتمام بقيد وتعداد السكان في الولايات جاء كتعبير عن حركة الإصلاحات التحديثية، وفي سياق الأخذ بأسباب المدنية الأوروبية، وهذا ما نلمسه واضحاً في فرمانات والأوامر السلطانية، والولائية العائدة إلى النصف الثاني من القرن

التاسع عشر، ومن ذلك الفرمان الصادر في 14 ديسمبر 1874م والمتعلق بالإصلاحات والتنظيمات الجديدة، حيث جاء في ديباجته: " كل دولة متمدنة إنما هو قضية تأمين حقوق العامة والأسباب والوسائل هي المدار لبقاء هذا الأساس وحفظه"⁽⁵⁷⁾، وكانت عملية تعداد السكان ضمن مظاهر التمدن العثماني المنشود، إلى جانب تحسين العائدات الجبائية للخرينة العثمانية، ومن استقراء الرصيد الوثائقي المتاح عن طرابلس الغرب لا يشير إلى تأسيس إدارة للنفوس في الولاية حتى أواخر القرن التاسع عشر، أو الإشارة إلى وجود مأموري النفوس ضمن تشكيلات الإدارة المحلية أو الولاية في المناطق الليبية⁽⁵⁸⁾، على الرغم من مرور سنوات عديدة على صدور قانون (سجل النفوس العثماني)، وهذا ما يفسر لنا استمرار أسلوب المحاولات لتعداد السكان.

حيث عرفت المرحلة الأولى من محاولات التعداد انعدام وجود حصر فعلي للسكان، نظراً إلى عدم وجود الآليات العملية لعد السكان، لذلك لجأت سلطات الولاية إلى أسلوب التعدادات التقديرية، أو التخمينية^(*)، لاسيما وأن هذين الأسلوبين يُعدان من صلب العمل الإداري والاقتصادي العثماني في ليبيا⁽⁵⁹⁾، لذا نجد أن ذكر تعداد سكان ولاية طرابلس الغرب في المصادر التاريخية العثمانية محدود جداً، وورد تقديرياً غالباً، ومن ذلك ما جاء في تعداد سكان الدولة العثمانية في سنة 1874م، قدر فيها سكان طرابلس بـ (مليون نسمة)، وهي وفق هذا التعداد التقديري كانت من أكبر الولايات العثمانية من حيث السكان، والمساحة، إلى جانب ولايات بغداد، ودار السعادة استانبول، وكريت⁽⁶⁰⁾، ولم يرد ذكر لتعداد سكان طرابلس في تعدادات الدولة لسنة 1877م⁽⁶¹⁾، وفي تعداد آخر يعود إلى سنة 1878م، استناداً إلى الجريدة العسكرية العثمانية فإن عدد سكان طرابلس يقدر بحوالي مليون ومئة وخمسون ألف نسمة

(1.150.000)⁽⁶²⁾، وهذه التعدادات التقديرية تُعد من أقدم التعدادات العثمانية التي وصلت إلينا حول سكان طرابلس الغرب.

وهنا قد يثار تساؤل منطقي، ففي حال غياب أي معرفة يقينية بتعداد السكان في هذه الولاية، كيف تم انتخاب أو اختيار ممثليها في البرلمان (مجلس المبعوثان) العثماني الأول الذي أسس سنة 1876م، عقب تولي السلطان عبد الحميد الثاني السلطنة؟، حيث نص القانون المنظم لعملية الانتخاب على أن يمثل كل (خمسين ألف) من الذكور نائباً في مجلس المبعوثان⁽⁶³⁾، وهو المجلس الذي اختير لعضويته عضوان عن ولاية طرابلس الغرب هما: **مصطفى الحمداني**، و**سليمان قيودان أفندي**⁽⁶⁴⁾، ومن الناحية العملية فإن عضوين فقط لولاية طرابلس الغرب، هم يمثلون وفق قانون هذه الانتخابات البرلمانية مئة ألف من الذكور، وهذا هو التقدير الذي وضعته السلطات العثمانية لتعداد سكان الولاية في نوفمبر 1876م، لأن عملية الانتخاب للعضوين في البرلمان اقتصرت على أعضاء المجالس الإدارية المحلية في: الترشيح، والانتخاب، نظراً إلى فقدان السلطات لوجود أي نظام مختص بالانتخاب أو تعداد السكان، لذلك أوكل القانون المنظم لعضوية البرلمان العثماني المهمة إلى أعضاء المجالس الإدارية المحلية، ونص على ذلك بقوله: "هم الذين ينتخبون أعضاء مجلس المبعوثان، فيصرون كأنهم منتخبين من طرف الأهالي، إذ منتخب المنتخب في قوة المنتخب"⁽⁶⁵⁾، كقاعدة قانونية إجرائية اعتمدها السلطات العثمانية لمواجهة انعدام إمكانية إجراء تعداد وانتخابات لسكان الولاية.

ومن الواضح أن تطور الإدارات العثمانية الحديثة حتم إيجاد نظام محدد لتعداد السكان في الولايات العثمانية، لذلك صدر (قانون سجل النفوس العثماني) في (8 شعبان 1298هـ) 6 يوليو 1881م، القانون الذي صيغ في تسعة فصول، وخمسون مادة، تهدف جميعها إلى إجراء وتنظيم عمليات تعداد السكان في الدولة العثمانية، ويعتقد بعض الباحثين بأن إصدار هذا القانون

كان بهدف التجنيد الإجباري في صفوف الجيش العثماني⁽⁶⁶⁾، وبموجب هذا القانون أسست (إدارة النفوس العثمانية)، وحدد القائمون عليها من الموظفين الذين سماهم القانون بـ(مأموري النفوس) الذين يتولون عمليات تعداد وإدارة النفوس، والأملك العمومية، وإدارة معاملات تذاكر المرور (شهادات المرور والانتقال)⁽⁶⁷⁾، بين ولايات الدولة، ووحداتها الإدارية، وكان من المهام الموكلة لإدارة النفوس العثمانية، إجراء التعدادات الحيوية من تسجيل المواليد والوفيات، والانتقالات بين المناطق، وتثبيت البيانات العائلية والشخصية لرعايا الدولة التي تخص الزواج والطلاق، ومحل الإقامة للمسلمين وغيرهم من المقيمين الأجانب⁽⁶⁸⁾.

وطرابلس الغرب لم تكن ببعيدة عن هذا الاتجاه التحديثي العثماني الهادف إلى عد السكان على الرغم من تخلف وضعف الجهاز الإداري المحلي، وعدم قدرته على إنجاز تعداد فعلي للسكان حتى نهاية القرن التاسع عشر، في مقابل اهتمام السلطات المركزية في استانبول بمسألة التعداد في طرابلس الغرب وغيرها من الولايات العثمانية، لذلك ظلت عمليات التعداد في دائرة المحاولات، منذ منتصف القرن التاسع عشر، وهي المحاولات التي لم يكن مرحب بها من جانب الأهالي الليبيين، لاسيما وأن مفهوم التعداد العثماني كان مفهوماً واسع يشتمل على تعداد السكان، وضبط وعد الممتلكات من الأشجار والحيوانات والآبار والبيوت، الأمر الذي يعني من الناحية العملية ضبط عمليات الجبايات الضريبية وتحسينها، ومن هنا جاء رفض وخشية الأهالي من عمليات التعداد ومقاومتها كما سبقت الإشارة⁽⁶⁹⁾، لاسيما بالنسبة إلى الضرائب الشخصية، المحرك الأساسي في تقديرنا لمحاولات العثمانيين إجراء التعدادات السكانية في الولاية، خاصة في المرحلة التي سبقت صدور قانون سجل النفوس العثماني، كانت خلالها مهمة تحسين العائدات الضريبية على رأس أولويات السلطات الحاكمة، تحت وطأة الأزمات الاقتصادية المتتالية التي تعرضت لها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر.

لذلك فلا نستغرب التعبير الذي استخدمه السلطان العثماني في أحد أوامره السلطانية مخاطباً رئيس وزرائه (الصدر الأعظم) بقوله: "...ومن المعلوم أن المالية هي حياة للدولة"⁽⁷⁰⁾ بحيث كانت مسألة تحسين العائدات من الضرائب المختلف هدفاً معلناً من أهداف عهد التنظيمات الجديدة، وعد السكان وحصرهم يحسن تلك العائدات، وهذا ما يشير إليه أحد التقارير الولائية التي أرسلت من طرابلس الغرب جاء فيه: "إن الضرائب على الأشجار والأغنام مبنية على إحصاء قديم جداً وبما أن الأشجار والأغنام يمكن أن يزيد عددها أو ينقص حسب الظروف والفصول لذلك يجب أن يتم الإحصاء في كل سنة حسبما هو جار في الولايات الأخرى لتكون الضرائب موافقة للواقع"⁽⁷¹⁾، خاصة ضريبة الويركو^(*) العثمانية التي يدفعها كل ذكر بالغ سنوياً، وتتداخل عملياً مع رسوم الأغنام والأشجار المثمرة⁽⁷²⁾، لذلك عرفت هذه الضريبة بضريبة الأملاك والعقارات، نظر لأنها ضريبة مركبة أبرزها ضريبة الصائم⁽⁷³⁾ أو الشخص البالغ سنوياً، اختلفت المصادر في تقديرها حيث قدرها البعض بمبلغ (20) قرشاً عثمانياً⁽⁷⁴⁾، فيما يجعلها البعض الآخر بـ (40) قرشاً عثمانياً على كل ذكر بالغ سنوياً⁽⁷⁵⁾، ومن هنا جاءت مسألة عد الذكور فقط دون الإناث من السكان في جل المحاولات العثمانية حتى نهاية القرن التاسع عشر بحيث كانت عمليات التعداد تأتي في سياق محاولات السلطات تحسين العائدات الجبائية في المقام الأول، لذلك نجد أنه في سنة 1287هـ (1860م) تعين في طرابلس الغرب أننا عشر موظفاً لتسجيل نفوس مدينة طرابلس الذكور فقط⁽⁷⁶⁾، حتى أواخر العهد العثماني حين أصبحت التعدادات شاملة لجميع السكان ذكور وإناث،

وعلى مستوى التطبيق العملي في هذه الولاية العثمانية البعيدة، وعلى الرغم من صدور التشريعات المنظمة لعمليات التعدادات السكانية، فإن الأمر لم يعرف طريقاً إلى التطبيق العملي حتى نهاية القرن التاسع عشر، ويؤكد ذلك ما تضمنه تقرير الوالي (محمد نظيف باشا) سنة 1881م حول الإصلاحات المقترحة في طرابلس الغرب والمرفوع إلى ديوان السلطان العثماني،

والذي اقترح فيه ضرورة تشكيل هيئة تفتيشية لدراسة أحوال الولاية للحصول على معلومات صحيحة ووضع خريطة رسمية لهذه الولاية⁽⁷⁷⁾، وليس هناك ما يشير إلى أن السلطات العثمانية نفذت أي تعداد للسكان خلال المرحلة اللاحقة، على الرغم من حركة التحديثات التي أقدم عليها الوالي (أحمد راسم باشا) في أثناء ولايته الممتدة 1882م-1898م⁽⁷⁸⁾، وظل الاعتماد على الأسلوب التقديري التخميني في عدد سكان الولاية الذين يقدرهم أحد القيادات العسكرية العثمانية، في سبتمبر 1886م بحوالي "مليونين كلهم مسلمون وهناك أقليات من اليهود والأجانب"⁽⁷⁹⁾، وينقل لنا المستشرق الإيطالي (إتوري روسي) عن سالنامة الولاية العثمانية تعداداً آخر يعود لأواخر القرن التاسع عشر، يقدر فيه عدد السكان في حدود نصف مليون نسمة (620.610 ألف نسمة) لطرابلس الغرب، أما سكان برقة فيقدر بحوالي 50 ألف نسمة⁽⁸⁰⁾، ولم يتسن لنا التأكد من صحة هذا التعداد في الأعداد التي بين أيدينا من السالنامة العثمانية، هذا إلى جانب التعدادات العثمانية الرسمية المنشورة، العائدة لأواخر العهد العثماني، والتي كانت كالآتي:

جدول (3) بأهم تعدادات سكان طرابلس الغرب الرسمية في أواخر العهد العثماني

عدد السكان	تاريخ التعداد	مصدر التعداد	ملاحظات
515.437 نسمة	1907م تقريباً	تعداد محمود ناجي ⁽⁸¹⁾	لا يشمل متصرفية بنغازي وفزان
530.925 نسمة	1907م تقريباً	تعداد محمود ناجي ⁽⁸²⁾	غير محدد
495.949 نسمة	1909م	وثيقة تاريخية ⁽⁸³⁾	لا يشمل متصرفية بنغازي وفزان
519.800 نسمة	أواسط 1910م	تعداد بن موسى ⁽⁸⁴⁾	لا يشمل متصرفية بنغازي وفزان
560.000 نسمة	1911-1908م	تعداد محمود المهدي ⁽⁸⁵⁾	غير محدد
522.576 نسمة	يوليو 1911م	وثائق تاريخ ليبيا ⁽⁸⁶⁾	لا يشمل متصرفية بنغازي وفزان
515437 نسمة	يونيو 1910م	وثيقة تاريخية ⁽⁸⁷⁾	لا يشمل متصرفية بنغازي وفزان
741.523 نسمة	يوليو 1911م	عقيل البربار ⁽⁸⁸⁾	كامل الولاية عدا فزان والكفرة

ويلاحظ من خلال هذا الجدول التوضيحي كثافة التعدادات الرسمية التي توردها المصادر والدراسات التاريخية في هذه المرحلة، وفي فترة قصيرة ومضطربة من عمر الولاية، والدولة العثمانية 1907-1911م، ونرجح أن تصحيفاً أو تحريفاً حدث في ترجمة أو نقل بعض تلك التعدادات، وعدم عناية موثقي أو ناشري تلك التعدادات السكانية، بتوثيق تاريخ إجراء التعداد، ونستدل على ذلك من تعداد محمود ناجي الذي لا يحمل تاريخاً محدداً، ولكن في مقدمة كتابه يذكر بأن معلومات كتابه تعود إلى ما قبل سنة 1907م⁽⁸⁹⁾، وبمقارنة التعداد الذي يورده بقية التعدادات نجد أنه ذات تعداد يونيو 1910م⁽⁹⁰⁾، يضاف إلى ذلك تساؤل جوهري: هل أجرى العثمانيون كل تلك التعدادات في الخمس سنوات الأخيرة من حكمهم في ليبيا؟، وهي فترة مضطربة سياسياً، واقتصادياً، وما ترتب عليها من مجاعات وهجرات قسرية إلى خارج الولاية⁽⁹¹⁾، حتى إن المؤرخ محمود ناجي المعاصر لتلك المرحلة من تاريخ الولاية يقول: "... لم يبق اليوم في الولاية 30% من سكانها، فمن لم يموت جوعاً يهاجرون إلى الأقطار الأخرى لتأمين معيشتهم ولم يبق في الولاية إلا أقل القليل"⁽⁹²⁾.

ومن خلال السرد التحليلي السابق يتضح لنا مدى أهمية التعدادات الجزئية التي أجراها مأمورو النفوس في أواخر العهد العثماني، وتحديدًا في العقد الأول من القرن العشرين، نظراً لما تحمله من تفاصيل وجزئيات حول سكان عدد من الوحدات الإدارية الليبية، والتي ستستخدم مصطلح (تعدادات المناطق الليبية في أواخر العهد العثماني) كعنوان إجرائي تعريفي بها، ولأنها لا تشمل كل الوحدات الإدارية، وظلت هذه التعدادات مهمة لصعوبة انتظامها في سلسلة محددة لذلك حاولنا الاجتهاد في إعادة دراستها في ضوء محاولات التعداد العثمانية المشار إليها.

V. تعدادات المناطق الليبية في أواخر العهد العثماني:

تتعدد التقارير والمراسلات الإدارية التي تبعث بها مختلف الوحدات الإدارية بالمناطق والأقاليم الليبية، وتتصب على تعداد السكان والممتلكات، ومن الواضح أن السنوات الأخيرة من العهد العثماني وتحديدًا الفترة من سنة 1904 حتى 1911م، شهدت اهتماماً متزايداً بمسألة تعداد

السكان والممتلكات، ولا نمتلك تفسيراً شافياً لهذا الاتجاه، نظراً لتداخل المعطيات التي من المحتمل أنها دفعت بالعثمانيين إلى الاهتمام بتعداد السكان، سواء منها ما يتعلق باهتمامات الولاية "المصلحون"، الذين عرفتهم هذه الفترة أمثال: (الوالي رجب باشا، والوالي حافظ باشا)⁽⁹³⁾، أو بسبب تزايد أخطار التغلغل الاقتصادي السلمي الإيطالي في ليبيا، حتى أضحي هذا التغلغل خطراً داهماً لسلطات العثمانيين في ليبيا، الأمر الذي دفعهم إلى عدّ ضبط رعاياهم من الليبيين، الذين يشار لهم بالوطنيين، تميزا لهم عن المسلمين الأجانب الوافدين على الولاية، والأجانب الآخرين، وفي جميع الأحوال أمكن الوصول إلى عدد من نماذج التعدادات (دفاتر* النفوس) المناطق الآتية وتاريخ إجراءاتها:

جدول (4) إحصائية دفاتر التعدادات الجزئية في بعض المناطق وتاريخ إجراءاتها

القائمون بالتعداد	تاريخ الإجراء ومعلومات عنه	الوحدة الإدارية
مأمور نفوس غدامس	تعداد مؤرخ في 10 أكتوبر 1905م.	دفتر تعداد نفوس مصراتة
مأمور نفوس غدامس	تعداد منفرد مؤرخ في 9 نوفمبر 1905م.	دفتر تعداد نفوس غدامس
مأمور نفوس طرابلس	تعداد منفرد مؤرخ في 23 ديسمبر 1905م.	دفتر تعداد نفوس طرابلس بما فيها جنزور وتاجوراء
مأمور وكاتب نفوس غريان	تعداد مقارن من مارس 1909م إلى يونيو 1909م	دفتر تعداد نفوس غريان
مأمور نفوس ورفلة	تعداد مقارن من مايو 1909م إلى أغسطس 1909م.	دفتر تعداد نفوس ورفلة
مأمور نفوس العزيزية	تعداد مقارن من مايو 1909م إلى أغسطس 1909م.	دفتر تعداد نفوس العزيزية
مأمور وكاتب نفوس زوارة	تعداد مقارن من مايو 1909م إلى أغسطس 1909م.	دفتر تعداد نفوس زوارة
مأمور وكاتب نفوس العجيلات	تعداد مقارن من أغسطس 1909م إلى ديسمبر 1909م.	دفتر تعداد نفوس العجيلات
مأمور وكاتب نفوس الزاوية	تعداد مقارن من ديسمبر 1909م - إلى نوفمبر 1910م	دفتر تعداد نفوس الزاوية

د.م.ت. ط. ملفات التعدادات السكانية العثمانية، دفاتر بتعداد سكان عدد من الوحدات الإدارية.

ومن خلال هذا الفرز الأولي لدفاتر التعداد التي أماكن الوصول إليها، وهي جميعها مصدق عليها من مجالس الإدارة المحلية في الأفضية والنواحي الإدارية الصادرة عنها، وتم تدوينها في دفاتر خاصة معدة لعملية التعداد مسبقاً، ويتضح من خلال التمعن في هذه الدفاتر عدد من الملاحظات الأساسية وهي :

- إن السلطات العثمانية في ولاية طرابلس الغرب أولت اهتمامات متزايدة بتعداد سكان الولاية من الوطنيين المحليين، والأجانب وأعدت لذلك دفاتر خاصة معدة ومطبوعة وتفصيلية بمتطلبات التعداد، بحيث شملت هذه الدفاتر جزئيات دقيقة على أمور النفوس ضبطها من قبيل : نوعية المعدودين (ذكور وإناث)، والديانة التي يعتنقونها (مسلمون، يهود، مسيحيون كاثوليك...)، وقوميتهم (أرمن، كرد) إلى جانب تفصيل جزئية تتعلق بحالات الزواج والطلاق، والانتقالات التي يترتب عليها تغيير محل السكن من وإلى الوحدة الإدارية، ووقائع الوفيات، إلى جانب الحالة الصحية الخارجية للمعدودين (أعور، أطرش، معاق).
- إن دفاتر التعداد المطبوعة سلفاً كانت من الواضح موحدة لجميع الولايات العثمانية، وطبعت باللغة العثمانية لضبط التغييرات التي تطرأ على السكان كل ثلاثة أشهر، ولا نعلم مرجعيات هذه التحديد، وفي حالات مشرقية مناظرة كان مأمورو النفوس يطوفون على الأفضية كل ثلاثة أشهر لتسجيل أسماء المواليد والوفيات، وإعطاء تذاكر المرور والسفر⁽⁹⁴⁾، ولا نستبعد سريان ذات أسلوب التعداد في ولاية طرابلس الغرب، حيث من مهمة مأمور النفوس إجراء مقارنات دورية للمتغيرات السكانية سواء بالزيادة أو النقصان، بحيث نلمس كثيراً من حالات التصحيح والتعديل في الدفاتر التي بين أيدينا، وقد ألزم منشئها بالكتابة باللغة العثمانية، والتأريخ بالتقويم المالي العثماني⁽⁹⁵⁾، لذلك طبع نموذج تقويم مقارن بين التقويم المالي والهجري ليسهل على مأموري النفوس استخراج التاريخ المالي الرسمي⁽⁹⁶⁾.

- يمكن فرز دفاتر التعداد السالفة إلى مجموعتين تأسيساً على تأريخ التدوين: الأولى تعود إلى أشهر سنة 1905م التي ترد فيها تعدادات منفردة، والثانية مجموعة أشهر سنة 1909م الأكثر تفصيلاً وهذه الدفاتر ترجع إلى المرحلة التي تلت الانقلاب العثماني في سنة 1908م، وبدأت نوايا الاتحاديين الأتراك تتجه نحوى تجنيد أبناء ولاية طرابلس الغرب في الجيش العثماني كجنود احتياط، بعد أن كانوا مستثنين من التجنيد الإجباري⁽⁹⁷⁾.
- توضح هذه الدفاتر أنه أصبح في كل وحدة إدارية عثمانية في ليبيا موظف إداري مختص بإحصاء النفوس تحت مسمى (مأمور* النفوس) بمعينه كاتب النفوس، والذين يتوليان تعداد النفوس وملء دفاتر التعداد، ومن خلال أختام هؤلاء المأمورين على الدفاتر يتضح جلياً بأنهم كانوا من العناصر الليبية المحلية، وتشير المصادر التاريخية المتاحة إلى أن من أشهر مأموري النفوس كان السيد (بشير السعداوي) الذي تولى وظيفة مفتش لدوائر النفوس في متصرفية الخمس في أواخر العهد العثماني، وكان من خريجي المدرسة الرشدية العثمانية بمدينة الخمس، ويجيد اللغة الثمانية لغة الدواوين والدوائر الرسمية في الدولة، الأمر الذي أهله لهذه الوظيفة⁽⁹⁸⁾، ولكن نرجح أن اغلب المستخدمين في مأمورية النفوس من الليبيين الذين لا يجيدون اللغة العثمانية، وأساليب الكتابة الإدارية الرسمية وتقويمها، ونعني التأريخ بالتقويم المالي العثماني، لذلك أصدرت السلطات المصنوفة المقارنة بين السنوات الهجرية والمالية التي سبق الإشارة إليها، ولعل استخدام الليبيين في هذه الوظائف المستحدثة فرضته طبيعة الوظيفة وخصوصيتها في التعامل مع أدق تفاصيل الحياة الاجتماعية، في مجتمع تقليدي محافظ يصعب على الموظفين الوافدين النجاح فيه، وقد كانت نتيجة تعدادات دفاتر المجموعة الثانية من دفاتر التعدادات المحلية المشار إليها كالاتي:

الجدول (5) تعداد سكان بعض المناطق الليبية في منتصف سنة 1909م

المجموع	يهود (موسوي)		مسلمون وطيون (ليبيون)		البيان الوحدة الإدارية
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
(99) 16.484	//	//	3.379	9.105	قضاء ورفلة (بني وليد)
(100) 28.860	279	239	13.341	14.996	قضاء الزاوية
(101) 15.106	//	//	7.410	7.696	قضاء العجيلات
(102) 16.825	//	//	7.560	9.265	قضاء العزيزية
(103) 18.301	//	//	8.428	9.873	قضاء زوارة
(104) 29.022	223	221	13.352	15.226	قضاء غريان
108.114 نسمة	502	460	53.470	66.161	المجموع

د.م.ت. ط. ملفات التعدادات السكانية العثمانية، دفاتر بتعداد سكان عدد من الوحدات الإدارية.

ويوضح لنا هذا التعداد توزيع الكثافة السكانية في أهم حواضر الولاية، على الرغم من التباينات بين بعض التعدادات، لاسيما بين الذكور والإناث في قضاء ورفلة، والعزيزية، وغريان ومن المرجح أن ذلك يرجع للطبيعة البدوية للنسيج الاجتماعي في هذه المناطق الذي لم يكن ليصرح بتعداد النساء بعد ذلك هتكا للحرمان، وفضحا للمحارم الاجتماعية، ويمكن إخضاع نفس دفاتر التعدادات إلى مستويات مختلفة من المقارنة مع تعدادات لاحقة لذات الوحدات الإدارية، أو تحليل محتواها في مستويات أخرى من التحليل الرقمي، نظرا لثراء محتواها الرقمي ودلالاته، ومن ذلك أنه بالإمكان إجراء عديد المقارنات العملية، لمحتوى الدفاتر، ومن ذلك محاولة المقارنة الآتية بين تعدادي مدينتي: طرابلس مركز الولاية، ومصراتة، بعدهما من أهم المدن التجارية الساحلية التي تعرف تنوعا في السكان بين المواطنين والأجانب في القرن التاسع عشر.

جدول (6) مقارنة إحصائية بين سكان طرابلس مركز الولاية، و مصراتة في سنة 1905م

تعداد سكان مصراتة			تعداد سكان طرابلس مركز الولاية			البيان
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
31.982	14.999	16.983	27.301	13.499	13.802	مسلمون وطنيون (ليبيون)
228	99	129	1.094	471	623	مسلمون غير ليبيين
7	2	5	137	70	67	روم (يونان)
//	//	//	60	17	43	أرمن
//	//	//	28	15	13	روم كاثوليك
598	297	301	7.984	3.955	4.029	يهود وطنيون
32815 (106)	15397	17418	36.604 (105)	18027	18577	المجموع

د.م.ت.ط. ملفات التعدادات السكانية العثمانية، دفتر تعداد سكان قضاء طرابلس مركز الولاية سنة 1905م، مؤرخة في 11 كانون الأول 1321مالية (24 ديسمبر 1905م).

ويلاحظ في هذه الدفاتر استخدام مصطلح (مسلمون وطنيون) للدلالة على المواطنين الليبيين، تميزا لهم عن المسلمين الأجانب الموجددين في الولايات الذي غالبا من التجار ورعايا الدولة الموفدين للعمل في ليبيا، أو من المنفيين خلال هذه المرحلة من عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909م، التي عرفت توافد الكثير من أعضاء الجمعيات والتنظيمات السياسية المعارضة له، مبعدين إلى طرابلس الغرب التي اتخذت كمنفى إجباري لهم⁽¹⁰⁷⁾، بالإضافة إلى اليهود الوطنيين الليبيين، الذين يقتصر وجودهم على الحواضر الكبرى، وبأعداد محدودة مقارنة بمجمل سكان كل وحدة إدارية، أو سكان الولاية ككل.

وتشتمل بعض دفاتر التعدادات المدروسة للوحدات الادارية الحضرية، معلومات عن القرى والمحلات، لا تستخدم في اغلب الدفاتر ومن ذلك دفاتر تعدادات : غدامس ومصراثة وطرابلس مركز الولاية في تعداد سنة 1905م، وهي بيئات حضرية أو زراعية مستقرة، إلى جانب انخراط دفاتر التعداد في توصيف الحالة الصحية للمقيدين في الدفاتر بأن تضمنت (خانات) خصصت للأمراض والعايات المصاب بها بعض المقيدين، بحسب الدفتر حددت تلك الأمراض في: (أعمى، أعرج، أكتع، أخرس، مفلوج)، ومن ذلك ما تضمنته دفاتر تعداد سنة 1905م، وكانت النتائج الآتية :

جدول (7) الحالة الصحية للمعدودين في بعض دفاتر سنة 1905م

الوحدة الإدارية	مجموع السكان	عدد المحلات	عدد القرى	أعمى	أعرج	أكتع	أخرس	أطرش	مفلوج
غدامس	5.616	7	8	34	44	44	1	4	1
مصراثة	32.211	74	//	125	75	35	18	6	321
طرابلس	36.604	13	45	590	109	39	57	61	45

المصدر : د.م.ت.ط. ملفات التعدادات السكانية العثمانية، وثيقة سبق الإشارة إليها.

ويتضح من خلال نتائج التعداد اهتمام السلطات بالحالة الصحية (البدنية) للسكان، ولعل مسألة التجنيد الإجباري في الجيش العثماني كانت الشغل الشاغل لمعدي الدفاتر، إضافة إلى حالة انتشار عدد من الأمراض المزمنة بين السكان، وبشكل ملفت في طرابلس، خاصة ما بين يهود طرابلس، حيث جاء في دفتر تعداد مدينة طرابلس أن عدد فاقد البصر من اليهود وهي 300 شخص، وعدد الذين يحملون عاهات (أعرج) من بين اليهود 30 شخص، وهي نسبة كبيرة مقارنة بتعدادهم بحيث يبلغ فاقدو البصر من اليهود أكثر من 7%، ولا نجد تفسير لذلك ما عدا وصف الرحالة لحارة اليهود بطرابلس، وما هي عليه من انتشار الأمراض بينهم بسبب انغلاقهم حول أنفسهم، وتمسكهم بطقوس قديمة في حياتهم⁽¹⁰⁸⁾، كما تشمل الدفاتر معلومات أخرى حيوية عن عدد الفنادق (الخانات)، والجماعات والمحلات التجارية، والمعابد، والمدارس، والمكاتب،

والخانات، ونلاحظ أنها لا تتوفر إلا في مدينة طرابلس، ومصراتة، وقام كاتب التعداد بالشطب على خانة المكتب وكتب مكانها (زاوية).

وتتضمن الدفاتر التعدادات أيضا، معلومات أخرى عن ما يسمى بـ(السجلات الحيوية)⁽¹⁰⁹⁾ التي تتناول المواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق، وترصد حركة السكان المغادرين للوحدة الإدارية، لاسيما في الدفاتر المتأخرة التي تعود إلى سنة 1909م، فأضحت لها متطلبات أكثر دقة وتفصيل من قبيل أنها خصصت خانات: لحالات الزواج والطلاق، والمواليد، وحديثي التسجيل في دفاتر التعداد (مستجدي القيد)، وظلت هذه الخانات في أغلب النماذج خالية، عدا بعضها التي تمدنا بتعدادات حيوية للمناطق التي أجري فيها التعداد كآلاتي :

جدول (8) محتويات دفاتر سنة 1909م عن المتغيرات الحيوية للسكان المعدودين

تاريخ إجراء التعداد	الوفيات		المواليد		تبديل مكان السكان		حالات الطلاق	مناكحات (حالات الزواج)		قيد جديد		الوحدة الإدارية
	تاريخ	تاريخ	تاريخ	تاريخ	تاريخ	تاريخ		تاريخ	تاريخ	تاريخ	تاريخ	
من ديسمبر 1909 إلى مارس 1910	20	24	14	13	3	2	14	21	29	2	2	الزاوية
أغسطس إلى ديسمبر 1909	10	27	14	30	-	3	7	6	20	6	9	العجيلات
من مايو إلى أغسطس 1909	29	35	102	136	7	6	8	56	32	15	14	العزيرية
من مايو إلى أغسطس 1909	7	11	32	28	2	-	18	17	16	23	10	زوارق
مايو إلى أغسطس 1909	106	116	180	256	-	-	11	28	57	93	82	غريان
مايو إلى أغسطس 1909	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4	7	بني وليد

د.م.ت. ط. ملفات التعدادات السكانية العثمانية، وثيقة سبق الإشارة إليها.

ويوضح هذا الجدول التعدادي بأن عملية التسجيل في دفاتر النفوس هي عملية مستمرة أو في طور الإنجاز، حيث وضع المسجلون لأول مرة تحت مسمى (قيد جديد)، إضافة إلى أنها تورد تعدادات حيوية لم تكن ترد في الدفاتر التي سبقتها زمنياً، من قبيل رصدها وعدها لحالات الزواج والطلاق، والمواليد والوفيات، والانتقالات، ونحن لا نجزم بشمولية ودقة هذه التعدادات السكانية لكل المتغيرات الاجتماعية في المناطق التي أجريت فيها، ولكنها تشكل مؤشراً عن الأوضاع الاجتماعية الليبية في نهاية العهد العثماني، من قبيل ارتفاع عدد المواليد المقيدين في دفاتر التعداد بشكل ملفت، بحيث بلغت نسبة المواليد في قضاء العزيزية في حدود (1.41%) من المجموع الكلي للسكان الذين شملهم التعداد، وبلغت نسبة المواليد في قضاء غريان في حدود (1.50%) من نسبة السكان المقيدين بدفتر النفوس، فيما يقدر عدد الوفيات في ذات الدفاتر بأقل من (0.8%) من السكان.

وعلى هذا المنوال يمكن تحليل بقية التعدادات الواردة في الدفاتر، مع ملاحظة انه في دفتر ورفلة (بني وليد) لم يرد أي ذكر للمواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق، وهذا يضعنا مجدداً أمام الفرضية التي انطلقنا منها وهي ارتهان عمليات التعدادات العثمانية في ليبيا إلى حالة المحاولة، ومدى كفاءة الموظفين المحليين القائمين بها في الوحدات الإدارية الأدنى في هرم الإدارة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب.

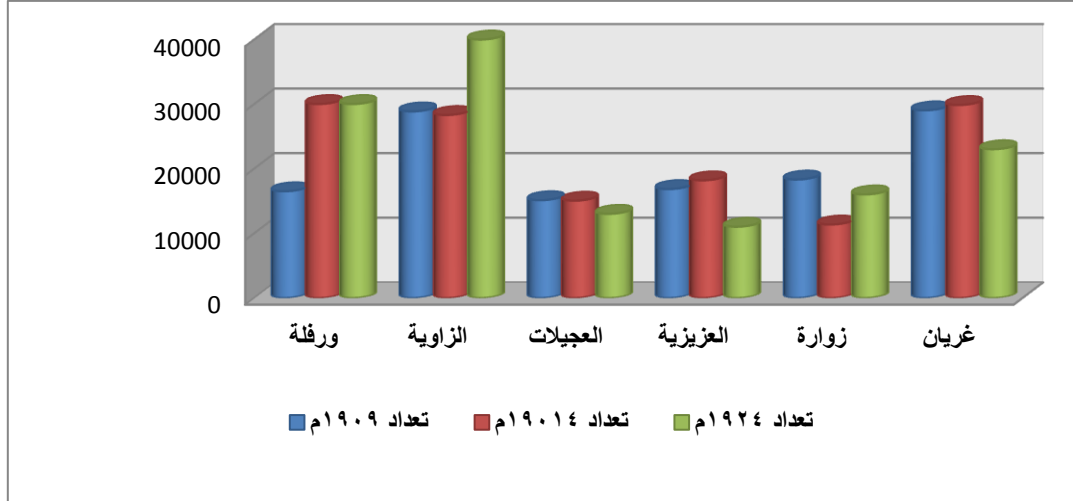
VI. استنتاجات ختامية:

والعود على بدء للتساؤل الذي انطلقت منه هذه الدراسة الوثائقية: هل يمكن الاستفادة من هذه التعدادات السكانية العثمانية في التأريخ للمجتمع الليبي؟ قد تكون الإجابة عن هذا السؤال أكبر من البحث ومقاصده، وغير معنيين مباشرة بذلك، إلا أن سيرورة البحث تقودنا إلى

التفكير في البحث عن استنتاجات وبناء تصورات نظرية لأهمية هذه الدراسة ونتائجها على الدراسات التاريخية للمراحل اللاحقة، لاسيما مرحلة الاستعمار الإيطالي في ليبيا 1911-1943م، والآثار الاجتماعية للحرب الضروس التي شنها على الليبيين قتلاً وتهجيراً وجرماً للبقية في أتون الحرب العالمية الثانية، التي أصبحت فيها ليبيا عشية وضع الحرب أوزارها أثراً بعد عين على جميع الصعد، لاسيما حالة التفكيك المجتمعي للمجتمع الليبي أثناء الاحتلال الإيطالي، التي طالتها الدراسات العلمية من دون التأسيس على حالة السكان في المرحلة التي سبقتها⁽¹¹⁰⁾، وهكذا نحاول وضع تصور مغاير من خلال التعدادات المتوفرة ومقارنتها بنتائج التعدادات العثمانية لذات المناطق الإدارية مع الافتراض بثبات الحدود الإدارية لذات المناطق كما في التعدادات المقارنة الآتية :

جدول (9) مقارنة بين التعداد الجزئي العثماني والتعدادات الإيطالية اللاحقة

المنطقة	تعداد 1909م	تعداد 19014م	تعداد 1924م
ورفلة (بني وليد)	16484	30000	30000
الزاوية	28860	28302	40000
العجيلات	15106	15036	13000
العزيفية	16825	18180	11000
زوارة	18301	11345	16000
غريان	29022	29850	23000



المصدر: د.م.ط. ملفات التعدادات السكانية العثمانية سنة 1909م، مصدر سابق.

هنريكو دي أغسطيني، سكان ليبيا، القسم الخاص بطرابلس الغرب، مصدر سابق، حيث يشير أغسطيني إلى إجراء الإيطاليين العديد

من التعدادات منها تعداد سنة 1914م، وتعداد سنة 1917م.

المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس، شعبة الوثائق والمخطوطات، شعبة الوثائق الأجنبية، مجموعات الوثائق

الإيطالية، ميكروفيلم رقم (100) المجموعة (4) النشرة الإخبارية لحكومة طرابلس الغرب الصادرة عن مكتب معلومات

ديوان الوالي الإيطالي، مؤرخة في 13 فبراير 1924م، ص4.

وتحمل هذه المقارنة التعدادية العديد من الدلالات عن حالة الجمود في عدد السكان في مدة تزيد على العشرة سنوات متتالية، بل عرفت بعض المناطق تفهقرا في عدد سكانها، والبعض شهدت تضاعفا في عددهم، ونحن نعلم أنه منذ سنة 1922م وبداية حركة الاسترداد الإيطالية وما صاحبها من عملية هجرة وتهجير خارجية كثيفة⁽¹¹¹⁾، التي يمكن نلمس ملامحها من خلال التحليل البياني السابق، واتجاه تعداد السكان إلى التناقص أو الثبات، وغيرها من الملاحظات التي من أبرزها ضرورة تجاوز كل التصورات النظرية حول التعدادات السكانية التي أجريت في ليبيا منذ نهاية العهد العثماني، وفي مرحلة الاستعمار الإيطالي، وإخضاعها لدراسات كمية مقارنة في ضوء سيرورة الأحداث التاريخية الليبية، لاسيما وسط تناثر الإشارات عن تعدادات

مختلفة أجريت فعليا، سواء كانت كلياً أو جزئياً للسكان في المرحلة الاستعمارية، قد تفتح آفاق جديدة في التاريخ الاجتماعي للمجتمع الليبي المعاصر.

الهوامش والإحالات :

- (1) خليل أحمد خليل، معجم مفاهيم علم الاجتماع، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1996م، ص165.
- (2) يسير الجوهري، جغرافية السكان، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، ط3، 1990م، ص19-21.
- (3) قيس العزاوي، الدولة العثمانية قراءة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط2-2003م، ص59.
- (4) نشرت عدد من التعدادات العثمانية أبرزها: تعداد مؤرخ في يوليو 1911م، في: وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881-1911م، جمع وترجمة: عبد السلام أدهم، منشورات جامعة بنغازي 1974م، الوثيقة رقم 167 ص296-298.
- (5) يشير هنريكو دي أغسطيني إلى قيام الإيطاليين بالعديد من التعدادات منها تعداد سنة 1914م، وتعداد سنة 1917م.
- (6) مصلحة الإحصاء والتعداد، تقرير التعداد العام للسكان لسنة 1954م، المطبعة الحكومية، طرابلس 1959م، ص10.
- (7) هنريكو دي أغسطيني، سكان ليبيا، القسم الخاص بطرابلس الغرب ترجمة: خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، ط2، 1978م، ص311.

- (8) ينظر: عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ط3، 1995م، ص205.
- (9) إسماعيل هاشم، السكان والقوة العاملة في ليبيا، مجلة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني، 1975م، ص47.
- (10) محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قارونس، بنغازي، ط3، 1998م، ص120.
- (11) المرجع السابق، ص115-116.
- (12) هنريكو دي أغسطيني، سكان ليبيا، مصدر سابق، ص243، 311.
- (13) محمد المازوني، من قضايا البحث التاريخي، منشورات جامعة ابن زهر، أكادير، 2012م، ص66.
- (14) استعرنا مصطلح (حركة التفكيك) للدلالة على عمليات البطش والتهجير القسري للسكان الناجمة عن كل تدخل عسكري، ينظر: نور الدين الدقي، المغرب العربي والاستعمار الفرنسي، سراس للنشر، تونس 1997م، ص35.
- (15) المعجم الوسيط، باب العين، ج2.
- (16) تعداد: تعداد الشيء: صار ذا عدد، ومنها تعداد النفوس، جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1982م، ص302.

- (17) إيزاك أسيموف، قبل البداية، تصدير الكتاب: توماس جولدشتاين، المقدمات التاريخية للعلم الحديث، ترجمة: أحمد حسان عبد الواحد، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، رقم (296)، سبتمبر 2003، ص7.
- (18) الهادي مصطفى أبو لقمة، نمو السكان في برقة بين القرنين التاسع عشر والعشرين، ضمن دراسات ليبية، منشورات دار مكتبة الفكر، طرابلس 1968م، ص113-114.
- (19) عقيل محمد البربار، سكان ليبيا 1835-1950م، ضمن كتاب: المجتمع الليبي 1835-1950م، تحرير: محمد الطاهر الجراري، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005م، ص39.
- (20) محمود العرفاوي، مخاض الامبريالية والفاشية الإيطاليتين، عسر ولادتها ودفنها في ليبيا 1882-1912م، ترجمة: عمر الطاهر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991م، ص39.
- (21) Bernet Edmond, EN TRIPOLITAINE VOYAGE A GHADAMES, Fontemoino & C Editeursn, PARIS 1912, p 33.
- (22) ينظر: تقارير غوثلوب أدولف كراوزه الصحفية حول الغزو الإيطالي لليبي، ترجمة: عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1993م، ص7، 13.
- (23) من التعدادات المنشورة : تعداد نشره محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة: عبد السلام أدهم، محمد الأسطى، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، بنغازي 1970م، ص15-17. وتعداد منشور في: وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881-1911م، ترجمة: عبد السلام ادهم، منشورات جامعة بنغازي، 1974م، الوثيقة رقم (167) ص296-298. وتعداد آخر نشره : تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد

- العثماني، دراسة تاريخية واجتماعية، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1988م، ص402-405.
- (24) سامية جابر، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م، ص231.
- (25) د.م.ت.ط، تسجيل النفوس والأموال في ولاية طرابلس الغرب، وثيقة غير مصنفة مؤرخة في 7 شوال 1261هـ (9-أكتوبر 1845م) ترجمة: عبد السلام ادهم.
- (26) فاتح قدارة، قائمقامية بنغازي في عهد الوالي محمد أمين باشا، مجلة الذاكرة الوطنية، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، الزاوية، العدد الثاني، يوليو 2015م، ص64-65.
- (27) أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني، طرابلس، د.ت، ص361 وبحسب ما أورده الأنصاري فإن محاولة التعداد هذه جرت في 25 شوال 1265هـ، 14 سبتمبر 1849م.
- (28) محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، مصدر سابق، ص176.
- (29) إبراهيم بك حلیم، تاريخ الدولة العثمانية العلية المعروف بكتاب التحفة الحلمية في تاريخ الدولة العلية، تحقيق: نجوى عباس، مؤسسة المختار، القاهرة، 2004م، ص310-311.
- (30) المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس، شعبة الوثائق الأجنبية، ملف ترجمات عبد السلام ادهم رقم 145، نص مراسلة مدير قضاء ترهونة بشأن البدء في عملية تعداد السكان، بتاريخ 11 جمادى الثاني 1268هـ (3 مايو 1852م)، وسوف يشار لاحقاً للمركز باختصار: (م.ل.م.ط).

- (31) عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة: عبد السلام ادهم، دار لبنان، بيروت، 1969م، ص203.
- (32) فاتح رجب قدارة، الزاوية الغربية خلال العهد العثماني الثاني 1835-1911م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2007م، ص186.
- (33) صورة إملاء الخمسة أنواع من العلم والأخبار التي تعطي أئمة المحلات، مطبعة طرابلس الغرب في "رمضان 1321هـ - 1ديسمبر 1903م)، ص6-7.
- (34) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م، ص309.
- (35) دم.ت.ط، ملف الشؤون الاجتماعية، وثيقة رقم 17 بشأن ضبط وعد النفوس بتاريخ 15 ربيع الثاني 1287م، 16 يوليو 1870م.
- (36) حول تلك المرحلة من الثورة في الجبل الغربي ينظر: محمد امحمد الطوير، مقاومة الشيخ غومة المحمودي للحكم العثماني في إيالة طرابلس الغرب، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 1988م.
- (37) ينظر: فاتح رجب قدارة، فزان أثناء العهد العثماني الثاني 1835-1911م، أطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت لكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس 2011م.
- (38) جوستاف ناختيجال، الصحراء وبلاد السودان، ترجمة: عبد القادر مصطفى المحيشي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس، 2007م، ص323-327.

- (39) ن.غ.بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، منتصف القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين، ترجمة: عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991م، ص 279-280.
- (40) محمد إمام الطوير، انتفاضة واحة أم الأرناب سنة 1844م ضد العثمانيين، مجلة البحوث التاريخية، طرابلس، السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني، 1991م، ص 150-151.
- (41) دار المحفوظات التاريخية بطرابلس (د.م.ت.ط).
- (42) عمر علي بن إسماعيل، التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا 1835-1882م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 1972م، ص 221-222.
- (43) د.م.ت.ط، ملفات الضرائب، ملف رقم 14 وثيقة رقم 114، تقرير عن تعداد دافعي الضرائب في الولاية طرابلس الغرب سنة 1294 مالية (1878م).
- (44) ينظر: خلف بن دبلان بن خضر الودنياني، الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام 1327هـ/1909م، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط2، 2003م، ص 370 وما بعدها.
- (45) ياسمين الهادي حسن الجربي، الحماية القنصلية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي أثناء العهد العثماني 1835-1911م، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2010م.
- (46) وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881-1911م، ترجمة: عبد السلام ادهم، منشورات جامعة بنغازي، 1974م، الوثيقة رقم (81) ص 129-131.

(47) نظام إدارة الولايات العثمانية العمومية: ويقصد به قانون إدارة الولايات الخاضعة لإستانبول مباشرة، ولم يصدر في شأنها نظام إداري خاص بها كما هو الحال مع ولاية بيروت وكريت العثمانية، وقد جاء صدوره تكملة لنظام الولايات لسنة 1864م في إطار حركة الإصلاح في الدولة العثمانية، وتضمن هذا النظام مائة وتسعاً وعشرين مادة قانونية نظمت بمقتضاها الولايات العثمانية ومجالسها الإدارية والبلدية، صدر في 29 شوال 1289هـ، 9 كانون الثاني 1286 مالية (الموافق 21 يناير 1871م) ينظر: الدستور، ترجمة: نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة: خليل الخوري، المطبعة الأدبية بيروت 1310هـ-1883م، ص 397-421. والدستور هو عبارة عن مجموعة من القوانين والتنظيمات التي أصدرتها الدولة لعثمانية في القرن التاسع عشر. وسيشار إليها في الهوامش التالية بـ "الدستور".

(48) الدستور، المصدر السابق، ج1، ص 406-407.

(49) الدستور، المصدر السابق، ج1، ص 406-407.

(50) كاظم بيك، تلخيص الحقوق الموضوعية، ترجمة: كمال قزح، المطبعة العثمانية ببيعبدا، 1896م، ص 57-58.

(51) المصدر السابق، ص 58.

(52) كمال قزح، تلخيص الحقوق الموضوعية، المطبعة العثمانية في بعبدا، بيروت، 1896م،

ص

(53) المادة (65) من القانون الأساسي في: كنز الرغائب في انتخابات الجوائب جمعها: سليم

فارس، مطبعة الجوائب بالاستانة، 1295هـ، ج6-ص17.

- (54) عماد عبد السلام رؤوف، الجيش، القوى والمؤسسات العسكرية، ضمن كتاب: حضارة العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد 1985م، ص 61-63.
- (55) خليفة محمد الذويبي، الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الاحتلال الإيطالي 1881-1911، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1999م.
- (56) محمد كرد علي، الإسلام والحضارة العربية، دن، دمشق 1943م، الجزء الثاني، ص 312.
- (57) الفرمان منشور ضمن كتاب: كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، مصدر سابق، الجزء الخامس، ص 260.
- (58) سالنامه ولاية طرابلس الغرب، مطبعة الولاية، طرابلس، العدد الثاني عشر لسنة 1312هـ.
- (* خَمَنَ: (فعل) خَمَنَ يَخْمُنُ وَيَخْمِنُ ، خَمْنًا. خَمَنَ أَمْرًا : خَمَّنَهُ ، قَالَ فِيهِ بِالْحَدْسِ أَوْ الْوَهْمِ أَوْ الظَّنِّ، خَمَنَ الشَّيْءَ خَمْنًا : قَالَ فِيهِ بِالْحَدْسِ أَوْ الْوَهْمِ. وأوجدت السلطات العثمانية وظيفة (مخمن) ضمن الجهاز الضريبي المكلف بحصر وضبط ضرائب الأعشار على المزروعات. فاتح رجب قدارة، دفاتر الأعشار العثمانية كمصدر لتاريخ ليبيا الاقتصادي والاجتماعي 1835-1911م، بحث غير منشور مقدم للمؤتمر الثامن للجمعية التاريخية العربية الليبية، سرت 2006م. ص 5.
- (59) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، مرجع سابق، ص 308-309.
- (60) تعداد سكان الولايات العثمانية غير الإمارات الممتازة، ضمن كتاب كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، مصدر سابق، الجزء الخامس، ص 221.
- (61) المصدر السابق نفسه، الجزء السادس، ص 127-128.

- (62) كتب الرغائب في منتخبات الجوانب، المصدر السابق نفسه، الجزء السادس، ص304.
- (63) المادة (65) من القانون الأساسي العثماني، في كنز الرغائب، مصدر سابق، ج6، ص17.
- (64) المصدر السابق نفسه، الجزء السادس، أسماء أعضاء مجلس المبعوثان، لسنة 1877م، ص104.
- (65) كنز الرغائب في منتجات الجوانب، مصدر سابق، الجزء الخامس، ص338-339.
- (66) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م، دار المعارف، القاهرة 1969م، ص94.
- (67) زهير غنايم عبد اللطيف غنايم، لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية 1864-1918م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2005، ط2، ص89.
- (68) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، مرجع سابق، ص308-309.
- (69) أحمد النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مصدر سابق، ص362؛ وكذلك ينظر: محمد الطوير، انتفاضات أهالي الجبل الغربي ضد الحكم العثماني، ضمن كتاب: العثمانيون والعالم المتوسطي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2003م، ص285-288.
- (70) فرمان في إصلاح الأمور المالية صادر في 20 رجب 1278هـ (22 يناير 1862م)، ضمن كنز الرغائب في منتجات الجوانب، مصدر سابق، الجزء الثالث، ص24.
- (71) تقرير العقيد الركن حسين حسني بن عمر عن طرابلس الغرب، مجلة الوثائق والمخطوطات، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، السنة الأولى، العدد الأول، 1986م، ص148.

- (*) الويركو كلمة تركية تعني الجزية وتشتهر عند سكان طرابلس الغرب باسم (الميري).
- (72) الصالحين جبريل محمد الخيفي، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835-1912م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2000، ص50.
- (73) د.م.ت.ط، سجلات الضرائب العثمانية، دفتر ضريبة ويركو الزاوية لسنة 1284هـ (1867م).
- (74) الصالحين الخيفي، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب، مرجع سابق، ص51.
- (75) أنتوني.كاكيا، ليبيا خلال الاحتلال العثماني الثاني، دار الفرجاني، طرابلس، 1975م، ص71.
- (76) المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق الأجنبية، ملف ترجمات عبد السلام ادهم، وثيقة رقم 136 بتاريخ 1287هـ (1860م).
- (77) الوثائق العثمانية، المجموعة الأولى، ترجمة محمد الأسطى، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1990م، الوثيقة رقم (27) 30 مارس 1297مالية (12 أبريل 1881م)، ص100.
- (78) أحمد النائب، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، تحقيق: طاهر الزاوي، دار الفرجاني، طرابلس، 1961م.
- (79) تقرير العقيد الركن حسين حسني بن عمر عن طرابلس الغرب، مصدر سابق، ص149.
- (80) إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح الغربي حتى سنة 1911م، ترجمة: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، ط2، 1991م، ص457.
- (81) محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، مصدر سابق، ص15-16.
- (82) المصدر السابق نفسه، ص17.

- (83) د.م.ت.ط. ملف التعدادات السكانية في العهد العثماني، وثيقة رقم (1352) دفتر تعداد ولاية طرابلس الغرب حتى حزيران 1325 مالية (يونيو 1909م).
- (84) تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، مرجع سابق، ص 402-405.
- (85) محمد المبروك المهدي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قارونس، بنغازي، ط3. 1998م، 116.
- (86) وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية 1881-1911م، مصدر سابق، الوثيقة (167) ص 291-298.
- (87) د.م.ت.ط. ملف التعدادات السكانية، دفتر تعداد طرابلس الغرب مايس 1326 مالية (يونيو 1910م).
- (88) عقيل محمد البربار، سكان ليبيا 1835-1950م، مرجع سابق، ص 39.
- (89) محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، مصدر سابق، ص 7.
- (90) د.م.ت.ط. ملف التعدادات السكانية في العهد العثماني، دفتر تعداد طرابلس الغرب حتى (يونيو 1910م).
- (91) ياسين شهاب الموصلي، الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي 1835-1911م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2006م، ص 254-256.
- (92) محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، المصدر السابق نفسه، ص 81.

(93) فاتح رجب قدارة، الولاية العثمانية في ليبيا، بين التقليد والتحديث، بحث غير منشور، ص12.

(*) دَفْتَرُ: الجمع : دَفَاتِرُ الدَّفْتَرُ كِرَاسَةٌ ، مجموعة أوراق مضمومة أو منفردة وتختلف أحجام دفاتر التعداد العثمانية بحسب سنة طباعتها ومتطلباتها التي على مأمور النفوس ملها بالبيانات السكانية

(94) سهام محمد هنداوي، تاريخ دمشق في عهد السلطان العثماني عبد الحميد، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009م، ص 211.

(95) محمد صديق الجليلي ، التقويم الشمسي العثماني المسمى بالسنيين المالية الرومية، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، المجلد الثالث والعشرون 1973م، السنة المالية العثمانية (الرومية) حسب التعبير الإداري والوثائقي العثماني: وهي تقويم إداري عثماني يبدأ اعتباراً من شهر مارث (منتصف مارس) من كل عام ميلادي، ويستخدم الأشهر المشرقية القديمة.

(96) د.م. ت. ط. وثيقة غير مصنفة ، تعميم من الولاية إلى مأموري النفوس في الأفضية ، جدول لمقارنة السنة المالية بالسنة الهجرية والاختصارات الرسمية المستخدمة عند تدوين الشهور الهجرية ، د . ت

(97) خليفة محمد الذويبي، الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الاحتلال الإيطالي 1881-1911م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1999م، ص 37-38.

(*) مأمور: مصطلح إداري أطلق على جميع الموظفين العثمانيين على مختلف مستوياتهم الإدارية والوظيفية.

- (98) طاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، مكتبة الفرجاني، طرابلس 1961م، ص 87، والشيخ بشير السعداوي 1884-1957م، من الزعامات الوطنية المخضرمة التي عاصرت أواخر العهد العثماني ومرحلة الاحتلال الإيطالي 1911-1943م وكان من المجاهدين ضد الاستعمار الإيطالي، ومن المناضلين في سبيل التحرير والاستقلال.
- (99) د.م.ت.ط. ملفات التعدادات السكانية العثمانية، دفتر تعداد سكان قضاء ورفلة (بني وليد) سنة 1909م، مؤرخة في 28 تشرين الأول 1325 مالية (10 نوفمبر 1909م).
- (100) د.م.ت.ط. ملفات التعدادات السكانية العثمانية، دفتر تعداد سكان قضاء الزاوية سنة 1909م، مؤرخة في ؟ مايس 1326 مالية (مايو 1910م).
- (101) د.م.ت.ط. ملفات التعدادات السكانية العثمانية، دفتر تعداد سكان قضاء العجيلات سنة 1909م، مؤرخة في 13 مارث 1326 مالية (23 مارس 1910م).
- (102) د.م.ت.ط. ملفات التعدادات السكانية العثمانية، دفتر تعداد سكان قضاء العزيزية سنة 1909م، مؤرخة في 13 أغسطس 1325 مالية (13 سبتمبر 1909م).
- (103) د.م.ت.ط. ملفات التعدادات السكانية العثمانية، دفتر تعداد سكان قضاء زوارة سنة 1909م، مؤرخة في 2 أيلول 1325 مالية (15 سبتمبر 1909م).
- (104) د.م.ت.ط. ملفات التعدادات السكانية العثمانية، دفتر تعداد سكان قضاء غريان سنة 1909م، مؤرخة في 3 أيلول 1325 مالية (16 سبتمبر 1909م).
- (105) د.م.ت.ط. ملفات التعدادات السكانية العثمانية، دفتر تعداد سكان قضاء طرابلس مركز الولاية سنة 1905م، مؤرخة في 11 كانون الأول 1321مالية (24 ديسمبر 1905م).

- (106) دم.ت.ط. ملفات التعدادات السكانية العثمانية، دفتر تعداد سكان قضاء مصراته سنة 1905م، مؤرخة في 28 أيلول 1321مالية (10 أكتوبر 1905م).
- (107) ينظر: صلاح الدين حسن السوري، النفي إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية، الظاهرة وأبعادها، مجلة البحوث التاريخية، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، طرابلس، السنة السابعة، العدد الثاني، يونيو 1985م.
- (108) ينظر إفالد بانزه، طرابلس مطلع القرن العشرين في وصف الجغرافي الألماني إفالد بانزه، ترجمة: عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، طرابلس 1998م، 112 وما بعدها.
- (109) حول هذا المفهوم ينظر: المعجم الديموجرافي المتعدد اللغات، المجلد العربي، ترجمة: عبد المنعم الشافعي، عبد الكريم اليافي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967م. ص 38.
- (110) ليلي علي العاتي، أحمد رافيزي صالح، أثر عمليات الهجرة على تغير التركيبة السكانية في ليبيا إبان فترة الاحتلال الإيطالي 1911-1943 دراسة تحليلية إحصائية، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، العدد الثامن عشر، المجلد الثاني، مايو 2016م، ص 121 وما بعدها.
- (111) خليفة محمد التليسي، بعد القرضابية، دراسات في تاريخ الاستعمار الإيطالي في ليبيا (طرابلس الغرب 1922-1930)، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، ط2، 1978م.

الملاحق (*)

الملحق رقم (1) دفتر تعداد نفوس العجالات لسنة 1909م مؤرخ في 26 مارس 1910م

Handwritten population register for unmarried women in 1909, dated March 26, 1910. The document features a grid with columns for names, ages, and marital status. Below the grid, there are handwritten calculations and a signature.

الملحق رقم (2) دفتر تعداد نفوس ورفلة (بني وليد) لسنة 1909م مؤرخ في 10 نوفمبر 1909م

Handwritten population register for the family of Beni Waleed in 1909, dated November 10, 1909. The document features a grid with columns for names, ages, and marital status. Below the grid, there are handwritten calculations and a signature.

الملحق رقم (3) دفتر تعداد نفوس غريان لسنة 1909م مؤرخ في 15 نوفمبر 1909م

Handwritten census document for Gharyan, 1909, dated 15 November 1909. The document features a grid with columns for names, ages, and other demographic data. Below the grid, there are handwritten notes and a circular stamp.

الملحق رقم (4) دفتر تعداد نفوس الزاوية لسنة 1909م مؤرخ في مايو 1910م

Handwritten census document for Zawiyah, 1909, dated May 1910. The document features a grid with columns for names, ages, and other demographic data. Below the grid, there are handwritten notes and a circular stamp.

(* المصدر : دار المحفوظات التاريخية بطرابلس (د.م.ت.ط) ملف التعدادات السكانية في العهد العثماني في سنتي 1909-1910م.